في الشجاعة **قوله** بغير حرف قال الدنوشري مراده بالحرف واحد من الحروف الاتية المتبعة فلا يشكل اقتران عطف البيان بأي نحو عندي عسجد اي ذهب **قوله** مراد فه قال الدنوشري غير واضح اذ تقدير ان صعيد امن قوله ماصعيد عطف بيان وليس مرادفا للما كما هو واضح ويحتاج للفرق بينه وبين التوكيد اللفظي بالمرادف نحو عندي ليث اسد وقد يقال ازهذا يشترط فيه التوضيح او التخصيص **قوله** وخرج بذكر الايضاح الخ قال الدنوشري ان عطف النسق اذا كان مرادفا للمعطوف عليه نحو وليك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لا يخلو من ايضاح وكذا بدل الكل وكتب شيخنا العدوي رحمه الله الاية ليست كذلك فان الرحمة اعم من الصلاة كما قاله شيخنا وهامش المختصر نافلا له عن شيخه العلامة الطبلاوي ثم لانسلم حصول الايضاح بما ذكر ولين سلمناه فليس متصورا بخلاف عطف البيان فشامله منصفا **قوله** ومذكر والتذكير واحد الخ كذا في نسخ والصواب ومعرف والتعريف **قوله** تخالف لاجماعهم قال الدنوشري قد يقال عليه ان الزمخشري يجتهد فلا يبالي بمخالفة الاجماع وقد يمن البيضاوي كونه عطف بيان وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام ابراهيم مبتدأ محذوف خبره اي منها مقام ابراهيم او بدل من ايات لان بدل البعض من الكل قيل عطف بيان ان المراد بالايات اثر القدم في الصخرة الصماء نحو صهابها الى الكعبين وتخصيصها بهذه الاية لانها من دون الصخار واعلاه دون سائر الانبياء حفظه مع كثرة اعدائه الف سنة ويويده انه قرئ اية بينة على التوحيد انتهى كلام البيضاوي ووجه حكاية عطف البيان بقيل مع تعليله بما ذكر كونه ليس موافقا لمتبوعه في التذكير والظاهر ان قول المصنف مخالف لاجماعهم ضعيف واشار الى ضعفه المرادي حيث قال بعد نقل كلام الزمخشري قيل هذا مخالف لاجماع المفسرين انتهى ووجه ضعفه ما اشرنا اليه اول الحاشية وانا لانسلم الاجماع المذكور فتامل ثم رايته الشمني في حاشية المغني قال وفيما قلناه من الرضي من تجويز التخالف

من عطف البيان بالتعريف والتنكير جوابه عنه ايضا اي عن الزمخشري فيكون مذهبه جواز التخالف في عطف البيان تعريفا وتنكيرا وفي حاشية العلامة السيوطي على تفسير البيضاوي قوله متعد احمد وفاخره اي احدها قال الحلبي وهو المختار قوله وقيل عطف بيان قال الزمخشري وردّ عليه لان اية نكرة ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز التخالف في عطف البيان باجماع البصريين والكوفيين وقال الصفاقسي يحتمل ان يكون الزمخشري اطلق عطف البيان واراد به البدل كالجماعة تسامحا وكذا قال ابن هشام في المغني قد يكون غير عن البدل بعطف البيان لتاخيهما ويويده قوله واسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وغيره له وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا معه قال وهذا اسم الصفة **ر** يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة انتهى كلام السيوطي واقول دعوى الصمم هنا وفي المغني الاجماع على عدم جواز تخالف عطف البيان صحيحة ومجرد دعوى ان الزمخشري مجتهد لا يقتضي ضعفها على ان تلك الدعوى غير مسلمة عند المصنف وابي حيان وابن مالك وما ذكره الرضي لم يستند فيه لنقل وانما قالوا وفرقوا بينهما بمعنى البدل وعطف البيان بعدم وجوب توافقا البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب بجواز التخالف في المسمى عطف البيان ايضا انتهى فالاظهر ان قوله الكلام مع الزمخشري انه كان يشترط في عطف البيان التوافق كما اجمع عليه اهل المصريين فاقاله في اية بينات مقام ابراهيم غلط وان كان لا يشترط فيه ذلك تخالف للاجماع وانما قصر المخالفة على خصوص كلامه في الاية الشريفة التي هي من افراد باب عطف البيان بما لا يليق والاظهر الجواب عنه بما ذهب اليه ابن جني من جواز خرق الاجماع في الفنون لاريبة كما مر والجواب عن الزمخشري بانه اراد بعطف البيان البدل ذكره المصنف في الجهة السادسة من الباب الخامس من المغني ولم يعرج عليه هناك ولا في الباب الرابع لان في الاية ما نعا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)